حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 86 الإثنين 7 ديسمبر 2020

ضمن مبادرة السداد الفوري بالتعاون مع 4 بنوك

الحكومة تصرف الدفعة الثانية من مستحقات 500 شركة مصدرة الأسبوع المقبل

وزير المالية: سداد متأخرات أكثر من 1300 شركة أخرى بنهاية ديسمبر

الدكتور محمد معيط وزير المالية

نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري

محمد الأتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر

طارق فايد رئيس بنك القاهرة

ميرفت سلطان رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات

وزيرة الصناعة: نتوقع الانتهاء من البرنامج الجديد لدعم الصادرات في يناير القادم

بكر بهجت

تستعد الحكومة ممثلة في وزارتي المالية والتجارة والصناعة لصرف دفعة جديدة من مستحقات المصدرين، خلال الأسبوع المقبل، تضم 500 شركة ضمن مبادرة السداد الفوري التي تم إطلاقها بالتعاون مع البنك المركزي.

وقال الدكتور محمد معيط وزير المالية، خلال المؤتمر الذي عقدته الوزارتان أمس، إن القيمة التي حصلت عليها الدفعة الأولى من شركات مبادرة السداد الفوري والتي تضم 50 شركة، تصل إلى نحو 1.1 مليار جنيه، صرفتها البنوك الأربعة المشاركة في المبادرة.

ويشارك في المبادرة التي تبلغ قيمتها 23 مليار جنيه، كل من البنك الأهلي المصري بحصة 8 مليارات جنيه، وبنك مصر بحصة 5 مليارات جنيه، والبنك المصري لتنمية الصادرات بحصة 8 مليارات جنيه، وبنك القاهرة بحصة مليارى جنيه.

وأضاف معيط أن القيمة الفعلية للمبادرة تصل إلى نحو 20 مليار جنيه بعد خصم النسبة المقابلة للسداد الفوري والبالغة 15%، لافتًا إلى أن هذه المبادرة هي الأسرع في الإطلاق حيث بدأت المحادثات الأولية بشأنها قبل شهر فقط من الآن.

وأوضح الوزير أن الدفعة الثانية المقرر صرفها الأسبوع المقبل وتحديدًا يوم 15 ديسمبر، تضم 500 شركة، فيما يبلغ عدد الشركات التي سيتم صرف مستحقاتها يوم 31 ديسمبر أكثر من 1300 شركة.

وأشار الوزير إلى أنه بنهاية العام الجاري ستصل قيمة المبالغ المصروفة لدعم ومساندة المصدرين إلى نحو 28 مليار جنيه موزعة على ما تم صرفه منذ بداية العام وحتى أكتوبر الماضي، وما تم تخصيصه في مبادرة السداد الفوري.

وأعلنت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن إجمالي عدد الشركات المتقدمة لصندوق تنمية الصادرات للاستفادة من مبادرة السداد الفوري حتى نهاية شهر نوفمبر الماضي بلغ 1580 شركة موزعة على البرامج المختلفة كافة، مشيرة إلى أن 480 شركة تقدمت خلال الأسبوع الأخير فقط.

وقالت الوزيرة، إنه تم الانتهاء من طلبات 845 شركة وجار إصدار شهادات الصرف بالمبالغ المستحقة بقيمة 7.2 مليار جنيه، مشيرة إلى أنه تم حتى الآن إصدار شهادات صرف من صندوق تنمية الصادرات لعدد 155 شركة بقيمة 2.7 مليار جنيه.

وأشارت جامع إلى أنه يجري حاليًا مراجعة البرنامج الجديد لرد الأعباء الخاص بالقطاع التصديري، والذي يعتمد في المقام الأول على تقديم المساندة لقطاعات بعينها سواء التي تحتاج إلى دعم حكومي كالأسمنت والسيراميك، وأيضًا القطاعات التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

ولفتت إلى أنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من كل البنود التي يرتكز عليها البرنامج واشتراطاته بنهاية شهر يناير المقبل، موضحة أن هناك العديد من المشاورات التي تجري حاليًا مع جميع الجهات المعنية بالبرنامج إلى جانب المحادثات مع المجالس التصديرية للتعرف على مقترحاتهم.

وقال هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، إن المبادرة تأتي لرد المستحقات المتأخرة للشركات المصدرة، ما سيكون له دور كبير في إنعاش القطاع التصديري وتنشيط الشركات لرفع المعدلات.

وأضاف أن مثل هذه المبادرات تساهم بصورة كبيرة في مساندة ودعم الشركات للاستمرار في العمل على زيادة إنتاجيتهم وبالتالي تحقيق أكبر استفادة ممكنة للاقتصاد ككل، موضحًا أن إنجاز المبادرة وإطلاقها تم في وقت قياسي وهو ما يدل على التعاون الكبير بين الحكومة والقطاع المصرفي.

وقال محمد الأتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر، في تصريحات لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، إن القيمة التي صرفها البنك للدفعة الأولى من الشركات الأسبوع الماضي بلغت أكثر من 70 مليون جنيه، وهي مجرد بداية وخطوة أولى من المبادرة.

وأضاف أن حصة البنك من المبادرة تصل إلى 5 مليارات جنيه، وسيتم صرف الدفعتين الثانية والثالثة منتصف ونهاية الشهر الجاري.

وقال طارق فايد رئيس بنك القاهرة، إن القطاع المصرفي داعم دائم لخطط الحكومة في مساندة الشركات، وهو ما ظهر بصورة واضحة من خلال المبادرات الاستباقية التي تم إطلاقها استعدادًا لجائحة كورونا وتبعاتها، لافتًا إلى أن عدد المبادرات التي تم إطلاقها وصل إلى 17 مبادرة.

وأضاف أن التنسيق المستمر بين الحكومة والبنك المركزي ساهم في إطلاق المبادرة وبدء تطبيقها في فترة وجيزة، وبدأت البنوك فعليًا في الصرف، وهو ما يأتي للحفاظ على معدلات التشغيل والعمالة، والاستفادة من السيولة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع المصرفي، ما يبشر بحدوث العديد من المعدلات الإيجابية خلال السنوات المقبلة.

ومن جانبها كشفت ميرفت سلطان رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات، أن حصة البنك من مبادرة السداد الفوري الخاصة بالشركات المصدرة عن مستحقاتهم المتأخرة تصل إلى نحو 8 مليارات جنيه.

وأضافت أن البنك صرف نحو 580 مليون جنيه لعدد 20 شركة، ما يمثل نحو 53% من إجمالي القيمة التي تم صرفها عبر البنوك الأربعة، مشيرة إلى أن بنك تنمية الصادرات شريك مع صندوق دعم الصادرات منذ عام 2017 والآن أصبح التعاون أكبر مع دخول البنوك إلى مبادرة السداد الفوري.

وتجذب 110 مليارات جنيه إيداعات جديدة لتتاهز إجمالي الودائع 4.9 تريليون جنيه

البنوك ترفع محافظها الائتمانية بقيمة 43 مليار جنيه في شهر واحد

فهد حسين

نجحت بنوك القطاع المصرفي المصري في زيادة محافظها الائتمانية بنحو 43 مليار جنيه خلال شهر أغسطس الماضي، لترتفع إجمالي محفظة قروض العملاء لدى البنوك إلى 2.248 تريليون جنيه، مقابل 2.205 تريليون في يوليو 2020.

وتستحوذ القروض غير الحكومية على 1.554 تريليون جنيه من إجمالي قروض القطاع المصرفي، فيما يبلغ نصيب الحكومة 694 مليار جنيه، بحسب بيانات البنك المركزي المصري.

وزادت أرصدة الإقراض لغير الحكومة بالعملات المحلية بقيمة 28.22 مليار جنيه خلال شهر أغسطس، فيما تراجعت بالعملات الأجنبية بقيمة تعادل 2.5 مليار جنيه.

وأظهرت بيانات المركزي، ارتفاع رصيد الإقراض للقطاع العائلي بالعملة المحلية بقيمة 14.5 مليار جنيه على أساس شهري، ليسجل 456.35 مليار جنيه بنهاية أغسطس، كما ارتفع للأفراد الطبيعيين بقيمة 14.6 مليار جنيه ليسجل 450.77 مليار جنيه.

بينما تراجع رصيد الإقراض بالعملات الأجنبية للقطاع العائلي وللأفراد الطبيعيين بقيمة 81 مليون جنيه و77 مليون جنيه على التوالي.

وعلى صعيد الودائع، جذبت البنوك نحو 110.27 مليار جنيه إيداعات جديدة خلال أغسطس الماضي، لتصل إجمالي ودائع القطاع المصرفي إلى 4.89 تريليون جنيه، موزعة بواقع 810 مليارات جنيه ودائع حكومية و4.08 تريليون جنيه لغير الحكومة.

وأظهرت بيانات المركزي، زيادة الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية إلى 3.4 تريليون جنيه مدعومة بزيادة ودائع القطاعين الخاص والعائلي إلى 434.5 مليار جنيه و2.9 تريليون جنيه على التوالي.

كما شهدت ودائع غير المقيمين بالعملة المحلية تراجعًا بقيمة 1.4 مليار جنيه لتسجل 11.89 مليارًا بنهاية أغسطس.

فيما تراجع رصيد الودائع غير الحكومية بالعملات الأجنبية بما يعادل 845 مليون جنيه، لتسجل 663.5 مليارًا بنهاية أغسطس، بسبب انخفاض ودائع القطاع العائلي بما يوازي 1.87 مليار جنيه لتستقر عند 457.3 مليارًا.

أما القطاع الخاص فرفع قيمة ودائعه بالعملة الأجنبية إلى 166.89 مليارًا بنهاية أغسطس، مقابل 166.2 مليار جنيه في يوليو السابق، فيما خفض غير المقيمين ودائعهم من العملات الأجنبية بقيمة 305 ملايين جنيه لتستقر عند 7.5 مليار جنيه.

وفي سياق متصل، ضخ المستثمرون الأجانب نحو 2.57 مليار دولار في أذون الخزانة المصرية خلال شهر أغسطس، لترتفع محفظة الاستثمارات الأجنبية في الأذون إلى 13.29 مليار دولار، مقابل 10.72 مليار دولار في نهاية شهر يوليو 2020.

وينشر المركزي استثمارات أذون الخزانة مقومة بالجنيه، وتم احتسابها بالدولار على أساس آخر متوسط لسعر بيع العملة الأمريكية في شهري يوليو وأغسطس والبالغ 16.0336 جنيه للأول، و15.9108 جنيه للثاني.

وبدأت استثمارات الأجانب في السوق الدين المحلية في العودة إلى الزيادة خلال شهر يونيو الماضي، بعد أن تتراجعت على مدار 3 أشهر بفعل تداعيات جائحة كورونا على أسواق المال العالمية.

الاحتياطي يسجل زيادة طفيفة خلال نوفمبر ليصل إلى 39.222 مليار دولار

ارتفاع رصيد العملات يقي احتياطي النقد الأجنبي من تراجع الذهب

حابي

سجلت أرصدة العملات الأجنبية داخل احتياطي مصر من النقد الأجنبي، زيادة قيمتها 352 مليون دولار، خلال شهر نوفمبر الماضي، لتبلغ 35.035 مليار دولار، مقابل 34.683 مليار دولار في نهاية أكتوبر.

وساعدت هذه الزيادة في امتصاص تراجع كل من: الذهب ووحدات السحب الخاصة SDRs ضمن مكونات احتياطي البلاد من النقد الأجنبي، حيث تراجعا بنحو 350 مليون دولار، بواقع 246 مليون دولار للأول و104 ملايين للثانية، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

وانعكس ذلك على احتياطي النقد الأجنبي الذي سجل زيادة طفيفة للغاية بنحو مليوني دولار، خلال شهر نوفمبر، ليبلغ 39.222 مليار دولار، مقابل 39.220 مليار دولار في أكتوبر الماضي.

وبحسب تفاصيل مكونات الاحتياطي الأجنبي، انخفض رصيد الذهب إلى 4.082 مليار دولار في نوفمبر، مقابل 4.328 مليار دولار في أكتوبر، كما تراجعت أرصدة وحدات السحب الخاصة SDRs إلى 110 مليون دولار، مقابل 214 مليون دولار.

وكان احتياطي مصر من النقد الأجنبي قد عاود الصعود بدءًا من شهر يونيو 2020، بعد موجة انخفاض دامت لنحو 3 أشهر بفعل تداعيات أزمة كورونا العالمية، ليسترد نحو 3.22 مليار دولار مما فقده في شهور الأزمة.

وانخفضت احتياطيات مصر الدولية للمرة الأولى منذ أكثر من عام، في شهر مارس الماضي، بفعل تداعيات الجائحة، لتتراجع بنحو 5.4 مليار دولار في مارس، ونحو 3.1 مليار في أبريل، ومليار دولار في مايو، بإجمالي تراجع قيمته 9.5 مليار دولار.

خلفًا لـ"مؤمن مختار"

محمد مهران رئيسًا لتنفيذي الممتلكات باتحاد التأمين وأحمد مرسي نائبًا

حابي

اختار المجلس التنفيذي للممتلكات في الاتحاد المصري لشركات التأمين، محمد مهران، العضو المنتدب لشركة أليانز للتأمين رئيسًا للمجلس خلفًا لـ"مؤمن مختار" الرئيس السابق لشركة مصر للتأمين – إحدى شركات مصر القابضة.

وأفاد الاتحاد، في بيان أمس، بأن الانتخابات جاءت بين كل من عمر جودة العضو المنتدب لشركة مصر لتأمين الممتلكات، ومحمد مهران، ليحصل الأخير على 15 صوتًا من الأعضاء، مقابل 8 أصوات لعمر جودة.

وأضاف الاتحاد أن المجلس التنفيذي للمتلكات اختار أيضًا أحمد مرسي العضو المنتدب لشركة مصر للتأمين التكافلي ممتلكات نائبًا للرئيس بالتزكية.

جدير بالذكر أن مدة المجلس التنفيذي للممتلكات باتحاد التأمين تنقضي في شهر فبراير 2021.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين
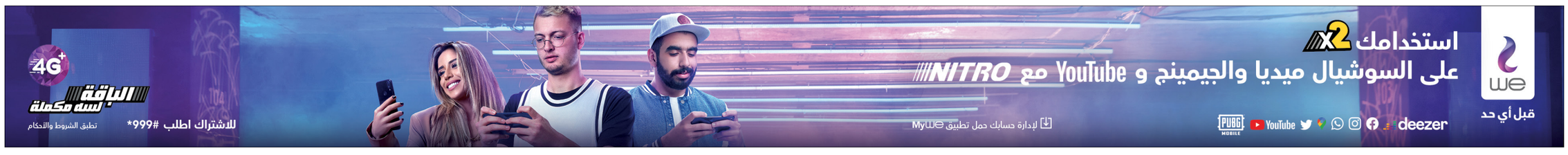
- البورصة تتماسك أعلى 11000 نقطة بدعم مشتريات العرب والأجانب
- التعاون الدولي: الحكومة تسعى لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التحول نحو الاقتصاد الأخضر
- الرقابة المالية: 30 ديسمبر آخر موعد لضم عنصر نسائي لمجالس إدارات الشركات
- راية القابضة توافق على المضي بإجراءات استحواذ قطاع التجارة والتوزيع على i2 و URC
- إيجيتك للكابلات توقع عقد لصالح المصرية لنقل الكهرباء لتنفيذ مركز التحكم الإقليمي